

الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر

د/ كمال بوقره / جامعة باتنة
أ/ بن منصور اليمين / جامعة باتنة

ملخص:

يحاول هذا البحث إبراز أهمية الأبعاد الاجتماعية في مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر ذلك أن أي إصلاحات اقتصادية تفتقد إلى البعد الاجتماعي هي استثمارات تنموية مهددة بالانكسار، لأنها استثمارات لا تحقق تقدما مستمرا لحياة الأفراد في المجتمع، فالأبعاد الاجتماعية هي معيار استفادة أفراد المجتمع وخاصة الشباب بصفة فعلية من النمو الاقتصادي، فالاستثمار في إمكانات الأفراد من تعليم وصحة وتشغيل وتقليص الفوارق بينهم تعد عوامل أساسية في الارتقاء بالأبعاد الاجتماعية للتنمية، كما يعد تخفيف حدة الفقر من خلال توفير الشغل والوظائف الدائمة، وإعطاء الأولوية للتعليم والتكوين ليتمكن الأفراد من رفع مستوى دخولهم وتحسين مستوى معيشتهم، عوامل أساسية أيضا في الارتقاء بالتنمية الصحية، لأن انخفاض مستوى التعليم وسوء التغذية، وعدم العدالة في توزيع الدخل تعد من دون شك عوامل أساسية تؤثر مباشرة على المستوى الصحي للأفراد كل هذه القضايا تحاول هذه الدراسة التطرق لها بشيء من الدقة والتفصيل.

Résumé:

Les réformes économiques qui ne possède pas les dimensions sociales sont des investissements de développement menacée rechute, parce qu'ils sont des investissements n'atteignent pas le progrès continu, les dimensions sociales est un des membres de prestations standards de la communauté, en particulier les jeunes de la croissance économique réelle, l'investissement dans le potentiel des individus de l'éducation, de la santé et de l'exploitation et de réduire les disparités entre eux est facteurs clés pour améliorer les dimensions sociales du développement, tout comme la réduction de la pauvreté grâce à la fourniture de l'emploi et des emplois permanents, et de donner la priorité à l'éducation et à la formation pour permettre aux individus d'accroître leurs revenus et d'améliorer leur niveau de vie, les facteurs sont également essentiels dans la promotion du développement de la santé, parce que le faible niveau d'éducation, la malnutrition et le manque d' justice dans la répartition des revenus est sans aucun doute les facteurs clés qui influent directement sur le niveau de santé des individus.

Mots-clés: développement durable, le développement humain durable, la santé, l'éducation, l'emploi .

1.- إشكالية البحث: إن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ألقت بظلالها على دول العالم، أفضت إلى التأكيد أكثر من أي وقت مضى على ضرورة توفير مستوى مناسب من التعليم والرعاية الصحية والمعيشية والمشاركة السياسية كأولى الخطوات، وكذلك إعطاء فرص لتلك الاستثمارات البشرية للمساهمة في تحقيق النمو عن طريق المشاركة الفعالة في النشاط والقرار السياسي، فالبطالة من شأنها أن تعطل الكفاءات التي اكتسبها الأفراد عن طريق التعليم والتدريب، بل إن هذه الكفاءات قد تتدهور نتيجة عدم الممارسة الفعلية، كما أن عدم المساواة في الحصول على فرص العمل وتوزيع الأجور يؤثر على أهمية السعي لاكتساب التعليم والتدريب، وبالتالي تتدهور ثروة المجتمع من الاستثمار البشري.

إن التعليم واكتساب المهارة لم يعد مرتبطا بحق الفرد في المعرفة فقط، وإنما بمصلحة الجماعة ومستقبلها، ومثل ذلك عن الصحة والشغل وحماية البيئة، وهي كلها تمثل استثمارات ذات طابع اجتماعي، وبالتالي فمن الضروري أن تتحمل الدولة إقامتها والإنفاق عليها، وتحسين أحوال المجتمع، والارتقاء بقدراته البشرية، والتوسع فيها من الناحية الكمية، والارتقاء بها من الناحية الكيفية.

كما أن التحسن في مستويات المعيشة الذي تجلبه التنمية ضمن التردّي البيئي، يؤثر على الصحة ونوعية الحياة، فالواجب المحافظة على البيئة وتحسينها حتى يتحقق العيش في بيئة تتفق مع حقوق الإنسان وكرامته، فهذا العصر يشهد تحديات بيئية مختلفة أخذت تهدد الأجيال بسبب قيم ومثل وأخلاقيات تركز على أهمية التقدم الاقتصادي والإثراء المادي على حساب الاستغلال السليم لموارد الطبيعة.

سمحت الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بتحقيق التوازنات الكبرى (تقليص المديونية الخارجية، ارتفاع مستوى احتياطي الصرف...)، إلا أنها مازالت تواجه عدة تحديات في الجانب الاجتماعي تتعلق أساسا بتحسين مستوى الإطار المعيشي للأفراد، وتوفير مناصب عمل دائمة لأعداد هائلة من طالبي العمل، وخدمات صحية لائقة، وهي مقتضيات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي لذا تطرح إشكالية التوازن بين النمو الاقتصادي المضطرد وتحقيق مستوى معيشي جيد ذلك هو لب إشكالية التنمية المستدامة في المجتمع الجزائري وهذا ما سيحاول هذا البحث الكشف عنه.

2. فهوم التنمية المستدامة: لقد أثبتت الكتابات التنموية الجديدة أن الإيكولوجيا هي أكثر تحكما في التنمية من الإيديولوجيا، وأن البيئة ليست وسيلة لتحقيق

التنمية بل هي غاية في حد ذاتها، إن التنمية لكي تكون تنمية ناجحة لا بد أن تكون منسجمة مع البيئة، هذه التنمية المنسجمة مع شروط وضوابط البيئة هي التنمية المستدامة.

لقد تعامل الفكر التنموي التقليدي مع البيئة (الثروات الطبيعية) كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية، وفصل بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي، وتجاهل البعد الطبيعي والبيئي في التنمية، وهو البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره في مجمل مسارات التنمية والحياة، فالتنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وهي التي تؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية، بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الإضرار والإساءة إلى البيئة.

وظهر أول استخدام لهذا المفهوم في أواسط الثمانينات من القرن الماضي، ليشير إلى ضرورة المحافظة على البيئة وعلى الموارد البشرية القابلة للنضوب، والعمل على إيجاد بيئة متوازنة، والتوصل إلى قوانين تحكم الأنظمة البيئية، وقد انتشر هذا المفهوم بسبب كثرة حوادث الإساءة إلى البيئة، وارتفاع درجة التلوث عالمياً، وتعثر السياسات التنموية في دول العالم الثالث، وتردي الإنتاج بصورة عامة والصناعي بصورة خاصة، والتخلف الاجتماعي، وانتشار المجاعة ونقص التغذية، كل ذلك أدى إلى تفاقم حالة التأخر والتراجع في عدد كبير من المجتمعات الإنسانية وخاصة في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

كما جاء أيضاً هذا المفهوم الجديد للتنمية استجابة للطلب الاجتماعي لصالح المحافظة على البيئة، والانشغال الكبير بمصير الإنسانية الذي تتهدده مختلف النشاطات الصناعية، والاستغلال المتزايد وغير العقلاني للمحيط الطبيعي (الثروات والطاقات غير المتجددة). ومن التعاريف الأكثر تداولاً حول مفهوم التنمية المستدامة نذكر: التنمية المستدامة هي "تنمية تستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها للخطر"¹، التنمية المستدامة هي: "تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تفي بتحسين نوعية الحياة مع حماية النظام البيئي"².

إن معنى الديمومة والاستمرار يشير في التنمية إلى الامتداد وإلى الروابط بين الأجيال، أي أن الجيل الحالي يجب أن يترك للأجيال القادمة مخزوناً كافياً من الموارد الطبيعية، ونظاماً بيئياً سليماً وغير مصاب بالتلوث، ومستوى كافٍ من القدرة على امتلاك العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتمكن هذه الأجيال من الاستمرار في التنمية والاستفادة من فوائدها ونتائجها المختلفة.

والتنمية المستدامة تعني الارتباط المتبادل بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأنه لا يمكن إعداد أو تطبيق أية إستراتيجية أو سياسة مستدامة دون دمج هذه المكونات معا وهي:

أ. اجتماعيا: يكون النظام مستداما اجتماعيا في حال تحققت العدالة في التوزيع، وتم إيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها، وتحققت المساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية، والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في عملية صنع القرار.

ب. اقتصاديا: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، والذي يحافظ على مستوى معين من التوازن الاقتصادي قابل للإدارة ما بين الناتج العام والدين، وقادر على منع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ج. بيئيا: النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، ويتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة، ويشمل ذلك إنتاجية التربة، الاتزان الجوي والأنظمة البيئية الطبيعية التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

وبذلك نجد أن الاجتماعيون يركزون على العوامل الأساسية الفعالة في التنمية، أي الناس ومدى احتياجاتهم ورغباتهم واستخدام الوحدات غير الملموسة أحيانا، مثل الاستثمار البشري والتمكين الاجتماعي. بينما يسعى الاقتصاديون إلى زيادة الرفاهية إلى أقصى درجة في ظل الموجودات الرأسمالية والتكنولوجيا الراهنة واستخدام الوحدات الاقتصادية مثل المال أو القيمة المحققة كونها معيارا للقياس في التنمية المستدامة، في حين يركز خبراء البيئة على الحفاظ على تكامل النظم الايكولوجية اللازمة للاستقرار الكلي لنظامنا العالمي، والاهتمام بقياس وحدات الكيانات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية.

إن التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق المواءمة بين أركانها الثلاثة (البشر، الموارد، البيئة) ومن بين أهم اهتمامات التنمية المستدامة الإجابة على الأسئلة التالية:

- لماذا تتعمق حالة الفقر بين البلدان وداخل البلد الواحد؟.
- لماذا لم يستطع التقدم التكنولوجي من الحيلولة دون حدوث تلويث البيئة واستنزاف مواردها؟.
- لماذا لا يزال الإنسان بعيدا عن الشعور بالرفاهية والسعادة والأمان من الفقر؟.

3. مفهوم التنمية البشرية: اتجه الفكر التنموي الحديث إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية المطروحة، من خلال محاولة وضع إطار نظري يحدد الأهداف التي يجب الوصول إليها والسياسات اللازمة لذلك، وكما جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة فإن هناك تغييرا كبيرا في مواقف كثير من علماء الاقتصاد والاجتماع، حيث بدأ الكثير منهم في تبني نظرة أكثر شمولاً لعملية التنمية، والاهتمام بدراسة العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأيضا الاعتراف بالأهمية البالغة لمشاركة الجماهير في العملية الإنمائية التي تهدف إلى تحقيق النمو والعدالة الاجتماعية. وكما جاء في تقرير فلي برانت فإن: "استراتيجيات التنمية التي وضعت بهدف زيادة الإنتاج سيتعين تعديلها بغية تحقيق عدالة في توزيع الدخل، ولكي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأساسية لأفقر الفئات وتوفير فرص العمل لها"³، وهكذا فإن التنمية بمفهومها الحديث هي عملية تسعى إلى تلبية الحاجات البشرية الأساسية من تعليم، صحة، معرفة، تطوير القدرات، حماية الحقوق الأساسية للإنسان والقضاء على أنواع التمييز بين البشر. والسبيل الوحيد نحو استمرار التنمية البشرية هو الاستثمار في توسيع الإمكانيات وإتاحة الفرص، وكما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1991: "عندما ينعم الناس بصحة أفضل ويكتسبون الثقة ويحصلون على المهارات، يستطيعون التكيف مع بيئة سريعة التغير واكتساب المعرفة التكنولوجية والقدرة التنافسية التي تتطلبها السوق الدولية."⁴

عرف برنامج الإنماء للأمم المتحدة لعام 1993 التنمية البشرية على أنها: "تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس، فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء في الصحة أو المهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من أجل الناس معناها كفاءة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي حققه توزيعا واسعا وعادلا، والتنمية بواسطة الناس معناها إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها"⁵. هذا المفهوم الجديد للتنمية تضمن مجموعة من التصورات أهمها:

أ. معالجة مشكلة الفقر شرط تحقيق التنمية المستدامة.

ب. الارتقاء بالتعليم الذي يعتبر أحد أهم آليات التكوين الاجتماعي للشخصية الإنسانية، لما له من دور في الارتقاء بالوعي الاجتماعي والثقافي للمجتمع، وهو مؤشر أساسي من مؤشرات قياس مدى تحقق التنمية البشرية المستدامة للمجتمع.

ج. تعتبر الصحة محور التنمية المستدامة، التي تعني حقوق الإنسان الأساسية من مياه نظيفة ومرافق صحية وخدمات صحية عالية الجودة...

وحسب هذه الرؤية فإن هدف التنمية البشرية هو تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وبالتالي هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل رفع المستوى الثقافي والاجتماعي أيضا، فحاجات الفرد تتعدى الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الثقافية والحاجات السياسية، كحاجة التحصيل العلمي، التعبير، الحفاظ على البيئة، ممارسة الأنشطة والمشاركة في تقرير شؤونه. ومن أهم أهداف التي تسعى التنمية البشرية لتحقيقها هي: أن يعيش الناس حياة صحية، وأن يتمكنوا من اكتساب المعرفة، ومن الحصول على موارد لازمة لمستوى معيشة لائق⁶.

4. مبادئ التنمية المستدامة⁷:

أ. مبدأ العدالة: يشير مبدأ العدالة إلى إمكانية حصول الناس على حقوق متوازنة في المجتمع من حيث المكانة والثروة والتمتع بحصة متوازنة والمشاركة المنصفة في عملية التنمية، إذ ليس من المعقول أن تكون حصة البعض أقل لكي يعيش الآخرون برفاهية وتؤخذ حقوقهم في الثروة الوطنية وتضاف إلى حقوق غيرهم، فمبدأ الإنصاف والعلاقات المنصفة بين الناس تعني استقامة العلاقات بين الأشخاص وتتناسق المجتمع، لأنه ضمان طويل الأمد لجدية وحيوية أي نظام اقتصادي واجتماعي، كما أنه ضمان للتنمية المستدامة.

ب. مبدأ التمكين: إن مفهوم التمكين يعد من المفاهيم الرئيسية في تأكيد مقومات التنمية المستدامة، وتعني كلمة تمكين ضرورة أن يكون الناس في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في القرارات والآليات التي توجه حياتهم ومصيرهم، بحيث يجب أن لا تصاغ في غيابهم، أو دون أن يتمكنوا من التعبير عن حاجاتهم وطموحاتهم ومشاكلهم الفعلية، إن المشاركة تتيح لهم الوصول إلى خيارات أوسع في توجيه مصيرهم وفتح مجالات عمل جديدة، والحصول على وسائل عمل وإنتاج، وليس من الإنصاف أن تتخذ قرارات اقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع وجهة نظر جميع المعنيين ومشاركتهم في صياغتها، لكي تراعى مصالحهم الحيوية، من هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة المشاركة في الحياة السياسية، وتقوية الهيئات المهنية والمدنية لكي يكون للجميع صوت في مناقشة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومحاولة التأثير في اتخاذ القرارات.

التمكين يشمل أيضا الديمقراطية السياسية، والتحرر من القيود والتحكم الاقتصادي المفرط ومركزية القوة والسلطة، بحيث يستطيع كل الناس المشاركة بصورة ذات معنى، وإشراك كل الفعاليات المجتمع المدني في صياغة واتخاذ القرارات.

مبدأ التمكين يأخذ مفهوم التنمية الإنسانية المستدامة إلى مدى أبعد من مجرد إشباع الحاجات الأساسية، من خلال استيعاب حقوق الإنسان في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

ج. **مبدأ التوازن الاجتماعي:** إن تطبيق هذا المبدأ يركز على تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة وعدم تهميش فئات واسعة من المجتمع، وفي هذا الجانب تمنح التنمية أولوية في تأمين الرأسمال البشري، وتؤكد لنا تجارب الغرب في مجال التنمية أن كافة الجهود البشرية المتوجهة نحو تنظيم الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، ونحو الابتكار العلمي والتطبيقي جميعها تعد من العناصر التي تعجل في تصاعد معدلات الدخل الوطني، حيث يقول ستيفان دي فيلدر أن الكثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية والتي اختارت أن تستثمر بشكل مكثف في المهارات البشرية، حصلت على نتائج أفضل بكثير من الدول الغنية التي لم تستثمر في مهاراتها البشرية، وهكذا فإن تراكم المهارات التقنية على الصعيد الفردي مهم لتكوين الرأسمال البشري وتسريع معدلات النمو الاقتصادي، مع التأكيد على أهمية استقامة نمط من العلاقات بين الأشخاص في المجتمع كعنصر أساسي في تكوين الرأسمال المجتمعي الذي يؤدي إلى تراكم المهارات الفردية التي تصب في مجرى التنمية المستدامة⁸.

5. **مؤشرات التنمية البشرية المستدامة:** إن مفهوم التنمية البشرية كما تنبأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس، وأهم الخيارات التي يعبر عنها التقرير هي:

أ. الحياة الطويلة الخالية من الأمراض والعلل: ويقاس بتوقع العمر عند الولادة، وهي تعتمد على عوامل أخرى مثل: التغذية، الصحة الجيدة، الماء النقي، الهواء غير الملوث وحجم الإنفاق الحكومي.

ب. **حيازة المعرفة والتحصيل العلمي:** فتقاس نسبة الملمين بالقراءة والكتابة، ثم تم تعديل هذا المؤشر بمؤشر آخر أطلق عليه مؤشر التحصيل التعليمي ويتكون من مؤشرين فرعيين هما:

- نسبة القيد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي معاً.

- معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (15 سنة فأكثر) مع ترجيح المؤشر الفرعي الأول بنسبة الثلث والثاني بنسبة الثلثين، وبذلك يتم الحصول على مؤشر التحصيل التعليمي.

ج. **التمتع بحياة كريمة:** فيتم القياس بواسطة الدخل الفردي الحقيقي المعدل، والذي يتم حسابه من خلال أخذ تعادل القوة الشرائية في الاعتبار.

على ضوء ما سبق نحاول مناقشة الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر، من خلال ثلاثة مكونات رئيسية، وهي الشغل والصحة والتعليم.

6. الأبعاد الاجتماعية للتنمية في الجزائر:

أ. التشغيل: إن معرفة التقدم المحرز في مجال التشغيل في الجزائر وفق مفهوم التنمية المستدامة، يتطلب تحليل طبيعة مناصب العمل المستحدثة، فمقارنة الإحصائيات المتعلقة بنسب التشغيل، تشير إلى التقدم الملحوظ في خفض معدلات البطالة، حيث تقلصت من 29.77% سنة 2000 إلى 10.2% سنة 2009⁹، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى ارتفاع احتياطي الصرف من العملة الأجنبية لخزينة الدولة الجزائرية، نتيجة ارتفاع معدلات سعر النفط في الأسواق العالمية، وهو ما تؤكد العلاقة بين تطور سعر البرميل من النفط وانخفاض معدل البطالة خلال سنوات 2000 إلى 2009¹⁰، حيث أن ارتفاع التشغيل في الجزائر هو بفعل زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية، لذلك يمكن القول أن انخفاض نسبة البطالة ليس نتيجة انتعاش اقتصادي حقيقي في الاقتصاد الجزائري، وإنما نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات¹¹. عكس ما عرفته الجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت إلى أكثر من 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات وانخفاض أسعار النفط، أدت إلى بروز اختلالات كبيرة أدت بدورها إلى تقليص فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة، في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وخاصة مخطط إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية التي كانت أبرز نتائج غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال¹².

إن قطاع الخدمات والإدارة في الجزائر هو أول قطاع مولد لمناصب الشغل مقارنة بالقطاع الزراعي والصناعي، حيث يوفر 64.2% من الوظائف، بينما يوفر القطاع الزراعي والصناعي 12.8%، و14%، على التوالي سنة 2008¹³، مما يدل على أن القطاع الزراعي والصناعي في الجزائر غير قادرين على خلق وظائف جديدة، وهو ما يبين أن سياسة التشغيل على هذا النحو لا تساهم على النمو الاقتصادي الذي يساهم بدوره في تقليص معدل البطالة.

ورغم تدني نسبة البطالة في الجزائر إلا أن معدلها لدى فئة الشباب وذوي الشهادات العلمية ما تزال مرتفعة، حيث بلغت 37.5% بين سنوات 2005 و2011 للفئة العمرية 15-24 سنة¹⁴، وهو ما يعكس نوعية فرص العمل التي

تم توفيرها، والتي هي في الغالب للفئات الأقل تعليماً، حيث ارتفع معدل البطالة في صفوف الجامعيين من 12.8% سنة 2005 إلى أكثر من 23.78% سنة 2009¹⁵، وهو ما يشوه من جهة علاقة الجامعة بسوق العمل، من حيث مدى موائمة مخرجات الجامعة لمتطلبات سوق العمل في الجزائر، ومن جهة عدم مساير الاقتصاد في خلق مناصب عمل لذوى الكفاءات العالية. وخاصة فئة الشباب التي تعتبر هبة ديمغرافية خاصة في المجتمعات العربية كما يصطلح عليها المختصون في مجال الديمغرافيا.

كما أن أغلب الوظائف المشغولة هي وظائف في القطاع العمومي، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها تواضع دور القطاع الخاص، نتيجة عدم ملائمة بيئة الأعمال والميزات التي يوفرها القطاع العام بالمقارنة بالقطاع الخاص من حيث ضمانات التشغيل الصريحة والضمنية والأمن الوظيفي، ويعود عدم نجاح القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل إلى عوائق ترتبط بمدى توفر المناخ الاستثماري المناسب، فبيئة الأعمال في الجزائر تتسم بضعف البنية التحتية وتعقد الإجراءات الإدارية، وانعدام الشفافية وأنظمة تشريعية غير مستقرة. كما أن كثافة التركيز على التوجه على العمل في القطاع العام، يطرح مشكلة ثقافية تتعارض مع مفهوم التنمية المستدامة التي تتمثل في عدم تفكير الفرد الجزائري في المساهمة في خلق مشروعات اقتصادية خاصة مدرة للدخل وللوظائف لغيره من أفراد المجتمع.

أن معظم الوظائف التي أنشئت في إطار برامج التشغيل المختلفة (الأشغال العامة، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للتشغيل، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، هي برامج عالية التكلفة ومنخفضة التغطية، في إطار خطط مساعدة اجتماعية، تستهدف الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن وظائف، وشرائح أخرى من السكان البالغين الذين يعانون من الإقصاء الاجتماعي، فهي وظائف مؤقتة غير دائمة وهشة ومتمدنية الأجر وغير لائقة وغير مولدة لقيمة مضافة وغير منتجة، وبالتالي فهي وظائف غير مستدامة في سوق العمل¹⁶، وعليه فإن هذه البرامج تعالج كم الوظائف وليس نوعيتها. لذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة عبر سياسات نشيطة لخلق فرص العمل الدائمة والتي من شأنها أن تؤثر بدورها على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، والتي لا تعتمد على الإنفاق الحكومي، بل على تشجيع الاستثمار الخالق لمناصب العمل، فطبيعة المناصب الشغل التي تم إنشاؤها سنة 2004 معظمها مؤقتة، ففي سنة 2005 نجد 58% من الأجراء مؤقتين.

أما عن مشاركة المرأة في قوة العمل وعلى الرغم من التحسن الكبير في تعليم المرأة في الجزائر، إلا أن حصتها في التشغيل لا تزال منخفضة حيث انخفضت إلى أقل من 14% في سنة 2009 مقارنة بـ 17% قبل عشر سنوات¹⁷. وتقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بـ 25.8% من نسبة العاطلين عن العمل والمقدرة بـ 11.3% لسنة 2008¹⁸.

وانطلاقا من ذلك إلى أي مدى يتماشى انخفاض معدل البطالة في الجزائر مع مفهوم العمل اللائق ومحاربة البطالة المقنعة كأحد مفاهيم التنمية المستدامة؟¹⁹.

إن ملاحظته سياسة التشغيل في الجزائر يؤكد أنها لا تزال بعيدة عن مفهوم التنمية المستدامة، لأن التشغيل في الجزائر مرتكز على النمو الاقتصادي المتولد عن استغلال الموارد الطبيعية (النفط)، والاعتماد المفرط على القطاع العام في خلق فرص العمل وفي قطاع الخدمات والتجارة على حساب القطاع الزراعي والصناعي، وأن أعلى نسبة من البطالة هي من نصيب الشباب وخريجي الجامعات، وخاصة لدى العنصر النسوي.

ب. الصحة: إن تحقيق تنمية صحية مستدامة يقترن بقطاعات ذات علاقة مباشرة وتأثير قوي على المستوى الصحي للجزائريين، وتتمثل هذه القطاعات أساسا في الجوانب البيئية والغذائية والتعليم والتشغيل والسكن وغيرها من القطاعات ذات العلاقة بحياة الأفراد، ويمثل التحكم في هذه القطاعات مفتاحا لتحقيق تنمية صحية وطنية مستدامة، وتحسن مطرد في قطاع الصحة على المدى الطويل.

على الرغم من التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر بسبب انخفاض معدل الوفيات وتحسن في ظروف المعيشة¹⁹، فإن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري، فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد، ولا يظهر طبيعة الأمراض التي يعيشها مجتمع ما، فقد شهدت الجزائر نقلة فيما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المتنتقلة بفعل شروط النظافة العامة، وارتفاع في معدل المؤثرات الصناعية، الأمراض القلبية السرطان، والأمراض العقلية، فالأمراض المتنتقلة مثلت 28% من أسباب الوفاة سنة 2002²⁰.

حيث شهدت الجزائر تغيرا واضحا في الهيكلة المرضية بفعل الارتفاع في الأمراض المتنتقلة والأمراض المزمنة، فإحصائيات وزارة الصحة والسكان²¹ (ارتفاع ضغط الدم 38%، أمراض السكر 2.10%، أمراض المفاصل 1.7%، الربو 1.20%، أمراض القلب 1.10%، أمراض أخرى 1.10%)، تؤكد وجود العديد من الأمراض المزمنة كداء السكري، الأمراض القلبية، السرطان.

كما لا ننسى أن هناك ارتفاع في الأمراض المتنقلة عبر المياه كالتفثويد، الديفتيريا، البوحمرون وغيرها، والناجمة أساسا من أزمة السكن وارتفاع مستويات الفقر بسبب ارتفاع معدلات البطالة، وضعف المؤسسات الاجتماعية والصحية عن القيام بدورها²²، كما أن مرض السرطان أصبح يمثل أحد الأسباب الرئيسية للوفاة في الجزائر، ذلك أن كل سنة يتم إحصاء 30 ألف حالة جديدة بارتفاع يقدر بـ 50% مقارنة بالعيشية الماضية²³، هذا ما يدل على ضعف النظام الصحي الذي مازال يبحث عن سياسة عامة لرفع المستوى الصحي للجزائريين. ن أ

لقد أشار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 2013/04/13 في اجتماعه برئاسة السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية حول ملف السياسة الصحية الوطنية، أن مستوى التغطية الصحية مازال بعيدا عن الاحتياجات الوطنية، بسبب قدم التجهيزات والبنى التحتية، ونقص الأسرة والعاملين في المجال الصحي، وعدم توافق نظام الخريطة الصحية والاحتياجات المطروحة، إن قلة الهياكل الصحية إضافة إلى سوء توزيعها، يؤثر في أن واحد على كمية ونوعية الخدمات الصحية المقدمة، مما ينجر عنه سوء العدالة والاستجابة للاحتياجات الصحية، وبالتالي انخفاض في المستوى الصحي للسكان.

تحتل الجزائر المرتبة 104 حسب تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 2008²⁴، بمعدل تنمية بشرية يبلغ 0.733 سنة 2005، حيث تحتل الجزائر عادة المراكز الأخيرة للبلدان ذات تنمية بشرية متوسطة، أما فيما يخص الفقر فإن الجزائر تحتل المرتبة 51 حسب مؤشر الفقر الإنساني سنة 2005²⁵، أما بالنسبة لتوزيع الدخل حسب إحصائيات الأمم المتحدة سنة 2003 فقد بلغ الفارق في توزيع الدخل بين المواطنين ما مقداره 35.5، وهذا يدل على وجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل. من جانب آخر فإن عدد السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2007 بلغ 22.2% من عدد السكان لسنة 2004 و 16.6% سنة 2005²⁶، فمستوى الفقر ارتفع بشكل كبير خلال العشرية الأخيرة، أين تراجعت القدرة الشرائية للمواطن محدود الدخل، ويظهر ذلك بوضوح من خلال بداية اندثار الطبقة الوسطى من التقسيم الطبقي²⁷، مما يرفع من مسؤولية القطاع الصحي اتجاه هذه الفئات، فالفقر يؤدي إلى عدم القدرة على تحمل تكاليف الخدمات الصحية مما يؤدي إلى تفشي الأمراض. إن انخفاض مستوى التعليم وسوء التغذية وعدم العدالة في توزيع الدخل تعد من دون شك عوامل أساسية تؤثر مباشرة على المستوى الصحي للجزائريين، كما أن تقليص الفوارق بين الأفراد في مجال الدخل والتعليم والصحة والتشغيل تعد عوامل أساسية في الارتقاء واستدامة التنمية الصحية. لهذا فإن المنطلقات الأساسية لحل المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة تتمثل

في سعي السياسات التنموية في الجزائر إلى التخفيف من حدة الفقر من خلال توفير الشغل والوظائف الدائمة، وإعطاء الأولوية للتعليم والتكوين ليتمكن الأفراد من رفع مستوى دخولهم وتحسين مستوى التغذية لديهم.

إن مفهوم الصحة وفق متطلبات التنمية المستدامة اتسع ليشمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية ذات الصلة بحياة السكان، وبالتالي فإن عملية النهوض بالتنمية الصحية واستدامتها تتطلب أولا تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر بشكل كبير على حياة الأفراد.

ج. التعليم: يعد التعليم حق من حقوق الإنسان، كما انه الوسيلة العملية للرقى بالفئات المهمشة، والإسهام الفاعل في الحياة الوظيفية، ويتجاوز تأثير التعليم حدود الحاضر والمستقبل، فهو وسيلة مضمونة للاستثمار المستقبلي والتنافس في إطار المنافسة الاقتصادية العالمية، إن الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، وعلى أساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية، والذي يتمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع، ويمثل الحرمان من التعليم أول مراحل الحكم على الأفراد والأسر بالفقر، ويميل هذا الحرمان ليكون أقسى في حالة النساء والأطفال، ومن المؤكد أن قلة التحصيل التعليمي وريادة نوعيته ترتبط بقوة بالفقر. فإحصائيات التسرب من التعليم تشير إلى أن 31.8% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و 24 سنة يقاطعون التمدن لعدة أسباب (التسرب الطوعي 33.58%، والطرد 10.95%، والبعد عن المدرسة 10.22%، وقرار الأولياء 21.7%)، حيث يشكل التسرب المدرسي في المناطق الريفية ضعفين مقارنة من المناطق الحضرية، وهي نفس النسبة المتعلقة بالتسرب المدرسي للإناث مقارنة بالذكور، كما أن نسبة 23% من المتمدرسين يصل إلى التعليم العالي سنة 2007²⁸. ونسبة المتسربين من التعليم الابتدائي لكل فوج دراسي هو 5 تلاميذ ما بين سنوات 2011 و 2012، وبالنسبة للمتحصّلين على تعليم ثانوي للفئة العمرية أكثر من 25 سنة هو 24.6% لسنة 2010، و 49.2% سنة 2012، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية 15 سنة فما فوق هو 72.6% بين سنوات 2005 و 2010، ونسبة الالتحاق بالتعليم للطور الابتدائي هو 110%، وللثانوي 95%، والجامعي 30.8% لسنة 2011 و 2012²⁹.

كما تعد نوعية التعليم والتدريب مؤشرا على نوعية القوى العاملة في المجتمع، فكلما كان أفراد القوى العاملة على مستوى تعليمي وفني مرتفع، كان هذا المجتمع قادرا على استيعاب فنون الإنتاج الحديثة، كما انه كلما ارتفع مستوى التعليم والوعي الثقافي في المجتمع كان ذلك مؤشرا على المشاركة

الإيجابية للأفراد في الأمور العامة والاهتمام بقضايا الوطن والمجتمع³⁰، ففي مجال العلاقة بين التعليم وزيادة الإنتاج تعتبر دراسة التي قام بها ستروميلين عام 1924 في الاتحاد السوفياتي من أولى الدراسات للبرهنة على تأثير التعليم في زيادة إنتاجية العمال سواء كان العمل ذو طابع جسدي أو فكري. ومن الدراسات القيمة كذلك أبحاث شولتز على الاقتصاد الأمريكي، ودراسة هرفارت عام 1958 عن الاستثمار في البلدان النامية والتي بينت أن المعرفة والمهارة عاملان حاسمان في تقرير معدل النمو الاقتصادي، وكذلك دراسة هاربسون ومايرز (harbison, mayers) اللذان وجدا معاملان ارتباط دالة الإنتاج القومي الكلي لكل فرد وبين مستوى تعليمه³¹.

ويرجع تحليل خصائص الأسر الفقيرة من حيث أن معاملي الارتباط الرئيسيين هما الموقع الريفي وانعدام التعليم، ويرتبط الفقر بصفة عامة بانعدام التعليم، وللظاهرة الريفية بصفة أساسية، حيث يبلغ الفقر أعلى مستوى بين الأفراد الذين حصلوا على تعليم ضئيل أو لم يحصلوا على تعليم على الإطلاق، وينخفض بصورة حادة مع ارتفاع مستويات التعليم التي يحققها الأفراد، والوضع أسوأ في المناطق الريفية إذ ينخفض معدل الالتحاق بالتعليم، أضف إلى ذلك انخفاض نسبة التحاق الإناث مقارنة بالذكور، وإدراكا لأهمية تحقيق التحاق شامل، والذي يتمثل التحدي الحقيقي المتعلق بالتعليم للجميع في أن يشمل التعليم الأطفال من مستويات فقيرة اجتماعيا واقتصاديا ومن كلا الجنسين.

ومن المتوقع أن يكون لهذا التأثير التعليمي نتائج اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل (الاستدامة)، وهذا الأمر قد ثبت من خلال الدراسات والأبحاث السابقة، حيث تم التأكيد على العلاقة الإيجابية بين التعليم والنمو، فحينما يرفع الإنفاق على التعليم وكذلك على الصحة والتدريب والبحوث الإنتاجية، فإنه يسهم بذلك في زيادة الإنتاج القومي، وعليه فإنه ينظر إلى التعليم على أنه استثمار بشري مستدام، يأخذ صورة إمكانية اكتساب قدرات ينتج عنها الحصول على دخل أكبر³².

7. التحديات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر: يؤكد الإعلان العربي عن التنمية المستدامة في الوطن العربي لعام 2002 على أنه : حدثت إنجازات معتبرة في مجال التنمية المستدامة، شملت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد برزت أثارها الإيجابية واضحة في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية، كارتفاع مستوى الدخل، تحسن الخدمات الصحية، تمكن المرأة في مجال التعليم وفي الحصول على فرص العمل، ارتفاع متوسط عمر الفرد، انخفاض نسبي في معدل النمو السكاني فمثلا في الجزائر تزايد معدل نمو السكان بين سنوات 2000 و 2006 بمعدل

1.5%، وبين سنوات 2006 و 2010 بمعدل 1.6% فقط وهي زيادة ضئيلة جدا بالمقارنة بحجم السكان³³، إلا أنه رغم هذه النتائج الايجابية التي حققت فجهود التنمية المستدامة في الجزائر ما تزال تواجه مشكلات ومعوقات كبيرة، تحول دون تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، نذكر منها مايلي:

أ. **تهميش دور المرأة:** إن التمييز ضد المرأة و تهميشها وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية يعد عائقا كبيرا من عوائق التنمية، ولهذا تعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبصورة متزايدة بأن الوضع المتدني للمرأة يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة، على الرغم من التحسن الملموس في مستوى التعليم لدى الإناث وفي مستويات تعليمية عالية في السنوات الأخيرة خاصة في الجزائر. فمثلا معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة للفئة العمرية 15 سنة فما فوق لسنة 2011 هو 25.5% مقارنة بالذكور التي بلغت 70%³⁴.

ب. **انتشار ظاهرة الفقر:** إن الفقر هو أساس لكثير من المعضلات والاجتماعية الصحية والأزمات النفسية والأخلاقية، ما يفرض على الدول وضع سياسات تنموية بما يقضي على هذه المشاكل، بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقرا والأشد تخلفا، والعمل على محاربة الأمية. وموضوع القضاء على الفقر أصبح اليوم هدفا أساسيا يؤدي إلى مقاربة آليات التنمية من منظور جديد، فالإنسان ثروة بشرية يجب الاعتناء بها وعدم إهمالها، ولكل إنسان إمكانية ذاتية للمشاركة في دورة الإنتاج وفي العلاقات المجتمعية المفيدة، شرط أن تفتح أمامه الخيارات، أي أن لا يعيش في حرمان من المساهمة في عالم الإنتاج والمعرفة والمهارة التقنية³⁵.

وأمام تضارب الأرقام الرسمية حول نسبة الفقر في الجزائر في الوقت الراهن، إلا أن مؤشر الفقر في الجزائر انخفض من 25.23% سنة 1995 إلى 22.28% سنة 2000 إلى 16.6% سنة 2005، وأخذ طابعا ريفيا حيث نسبة الفقر في المناطق الريفية بلغت 15.2% مقارنة بالمناطق الحضرية التي بلغت 8.2% وهذا خلال سنة 2005³⁶، إلا أن بروز العديد من مظاهر الفقر يدل على أن نسبة الفقر في الجزائر لا تزال مرتفعة كتنامي ظاهرة التسول واتساع نطاقها، ازدياد الانحرافات الاجتماعية (السرقه، الدعارة، المخدرات)، انتشار الأحياء القصديرية، تفشي ظاهرة الفساد الإداري (المحاباة، المحسوبية والرشوة...).

ج. **تحدي الأمن البشري:** تؤدي مجموعة من الأخطار إلى تقويض الأمن البشري، وتشمل الجوع والمرض والجريمة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان

والتحديات البيئية، وتختلف حدة هذه الأخطار من بلد إلى آخر في العالم، ولكن الأمن البشري ما زال مطلبًا عالميًا للتحرر من العوز والخوف، وعندما لا يستطيع الأفراد الحصول على الخدمات، قد يميلون أكثر إلى ارتكاب الجرائم، وقد أشارت دراسة أجريت في المملكة المتحدة حول المجرمين الذين يعودون إلى ارتكاب الجرائم أن العديد من منهم هم ضحايا الإقصاء الاجتماعي طيلة حياتهم، وهم مستبعدون في الواقع عن الخدمات الأساسية، فقد ورد في تقرير التنمية البشرية لمنطقة البحر الكاريبي في عام 2012، أن الجريمة تضعف الثقة في الآفاق المستقبلية للتنمية، وتحد من قدرة القطاعات على المنافسة ومن توفر الخدمات، وتؤدي إلى ترزع الثقة بمناخ الاستثمار، وقد تؤدي الجريمة أيضًا إلى هجرة الأدمغة من البلد أو المجتمع المتضرر، ومن شأن تحويل الموارد للتحكم بمعدلات الجريمة أن يقلل من الأموال المتاحة للاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم، ما يبطئ التكامل الاجتماعي ويثبط التنمية³⁷، ففي مجال الأمان البشري فإن معدل جرائم القتل في الجزائر حسب تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2013 بلغ 1.5% لكل 100 ألف شخص³⁸.

د. الهجرة من المناطق الريفية والتمركز في المناطق الحضرية: هجرة المناطق الريفية يؤدي إلى انخفاض السكان القادرين على العمل في الفلاحة، والأنشطة المرتبطة بها في المناطق الريفية، والتخلي عن العمل الزراعي والأرض، الذي يؤثر على سلبا على الإنتاج الزراعي، وتوسع ظاهرة التصحر والانجراف. وتمركز السكان في المناطق الحضرية حيث تتوفر الخدمات التعليمية والصحية وغيرها مقارنة بالمناطق الريفية، وحيث حاجة الأسرة إلى عدد قليل من الأطفال لكي لا يشكلوا تكلفة لرب الأسرة، مقارنة بالأسرة الريفية التي هي بحاجة ماسة إلى عدد كبير من الأطفال للقيام بالأنشطة الفلاحية المختلفة لتلبية حاجاتها. وهو ما يؤثر سلبا على معدل النمو الديمغرافي، كما أن التمرکز في المدن يؤدي إلى تكديس السكان، وانتشار البيوت القصدية والسكن الفوضوي، وانتشار الظواهر الاجتماعية السلبية كالبطالة والجريمة والأمراض، وكلها ظواهر تهدد السلم الاجتماعي وتمس الاستقرار الاجتماعي³⁹.

و. تضخم الشباب وفشل استغلال الهبة الديمغرافية: يطرح تضخم الشباب فرصا وتحديا في نفس الوقت، فهو فرصة يمكن حصاد ثمارها إذا تم تعليمها وتدريبها وإدماجها في النشاط الاقتصادي، وتحديا إذا فشل في استغلال هذه الهبة الديمغرافية، التي لها عواقب خطيرة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، لأن هذه الهبة الديمغرافية محدودة الوقت، يجب

د . كمال بوقرة / أ. اليمين بن منصور _____ الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر

الاستجابة لاحتياجاتها، التي تتعدى الشغل إلى التدريب والتعليم والسكن والصحة وقنوات التعبير⁴⁰.

خلاصة:

رغم التحسن المسجل في الأبعاد الاجتماعية للتنمية في الجزائر، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والتشغيل، مقارنة بالسنوات السابقة (حيث انتقلت الجزائر من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة)، إلا أنه تحسن هش جاء نتيجة الاعتماد على الموارد المالية الريعية، وهو ما لا يرقى إلى مستوى التنمية المستدامة، فالتحسن المشار إليه في مجال التشغيل هو عمالة فقيرة عبارة عن استبدال البطالة بالعمل الهش (العمل غير اللائق الذي يفتقر إلى الديمومة وظروف العمل الجيدة والتمثيل العمالي....)، وهو ما يشير إليه معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2011 هو 7.64%، بالإضافة إلى أن الوظائف التي تم توفيرها أغلبها في القطاعات الحكومية، وهو ما يقلل من فرص تطوير القطاعات المنتجة والقطاع الخاص، وخاصة القطاع وهو ما يهدد الإنتاج الزراعي والبيئة... وفي مجال التعليم رغم التحسن الملحوظ في مؤشرات الكمية (نسب الالتحاق بالتعليم في كل الأطوار التعليمية)، إلا أن نوعية التعليم في الجزائر ومدى مساهمته في تطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا لم تساير هذه المؤشرات، حيث نجد أن نسبة 30.8% فقط من الذين يلتحقون بالجامعة، وبلغ عدد الباحثين لكل مليون خص 170.1 بين سنوات 2002 و2010 مقارنة بتونس الذي يبلغ في نفس السنوات 1862.5، وهو ما يعكسه من جهة معدل الإنفاق المتدني على البحث والتطوير في الجزائر الذي بلغ 0.1% سنوات 2006 و2010، مقارنة بتونس مثلا الذي بلغ 1.1% لنفس السنوات 41، ومن جهة أخرى محدودية مساهمة الجامعة ومخرجاتها في تنمية المجتمع، بغض النظر عن مدى مساهمة مخرجات الجامعة لمتطلبات سوق العمل، وفي المجال الصحي فرغم أن النظام الصحي في الجزائر عرف توسعا خاصة في مجال العلاج الجوارحي من أجل تقريب الصحة من المواطن، بإنجاز 800 مؤسسة استشفائية وجوارية 42، وهو بعد اجتماعي بالغ الأهمية في قياس مستوى التنمية المستدامة في المجتمع، غير أنها لازلت بعيدة عن مستويات الأداء خاصة فيما يتعلق بنسبة التغطية الصحية من الأطباء التي لا تزال متدنية حيث نجد 1.2 طبيب لكل ألف شخص 43، إضافة إلى سوء توزيع الهياكل الصحية المتوفرة خاصة في الهضاب والجنوب، كما ساهمت العديد من العوامل السلبية التي أثرت على المستوى الصحي للجزائريين كالتلوث، نقص المياه، بسبب هجرة المناطق الريفية والتمركز في المدن (تكديس السكان في المدن).

بالرغم من أن مقومات تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر متوفرة، حجم السكان ومعدل خصوبته لا يشكل عائقا تنمويا، بل يمثل هبة ديمغرافية (نسبة الشباب عالية مقارنة بحجم السكان) قد لا تتوفر مستقبلا، بالإضافة إلى

الإمكانيات الطبيعية والبيئية التي أغلبها غير مستغل (عذراء)، إلا أن الدولة الجزائرية لم تستثمر في الأبعاد الاجتماعية بصورة جادة في مختلف البرامج التنموية لتحقيق تنمية مستدامة، هذا ما يدفعنا بالقول بأن المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر لازالت بعيدة عن الطموحات.

الهوامش:

- ¹ بشاينية سعد، "من التنمية الشاملة إلى التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 (جامعة باتنة، جافى 2004)، ص 42.
- ² ضرار الماحي العبيد أحمد، "نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة"، دورية مركز التنوير المعرفي، العدد (الخرطوم، 2008)، ص 21.
- ³ اتحاد الاقتصاديين العرب، المشكلات الاقتصادية المعاصرة ومستقبل التنمية العربية، ج 2، الكويت: دار الرازي، 1988، ص 44.
- ⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1991، ص 37.
- ⁵ تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1993، ص 3.
- ⁶ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007، ص 19.
- ⁷ إيمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، "التكوين الاجتماعي والثقافي ودورهما في التنمية المستدامة"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 11، ص 29.
- ⁸ إيمان محمد الطائي، حسن حمود الفلاحي، المرجع السابق، ص 30.
- ⁹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص 315.
- ¹⁰ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد أعداد مفرقة، 2006، 2009.
- ¹¹ زايري بلقاسم، إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص 8.
- ¹² محمد قرقب، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر، ندوة دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب بطرابلس 2005، منظمة العمل العربية 2005، ص 25.
- ¹³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المرجع السابق، ص 315.
- ¹⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: قم بشري في عالم متنوع، 2013، ص 187.

- ¹⁵. الديوان الوطني للإحصاء، www.ons.dz
- ¹⁶. الحسن عايشي، مقايضة البطالة بالعمل غير اللائق: تحديات البطالة في العالم العربي، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 23، 2010، ص 8.
- ¹⁷. الحسن عايشي، المرجع السابق، ص 8.
- ¹⁸. Office National des statistique. Emploi et chômage (au quatrième trimestre 2008).site www.ons.dz.
- ¹⁹. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2006، ص 23.
- ²⁰. Kadar.M. système et politique de sante au magreb.le 02/06/2003.le guide de la medcine et de la sante en algerie.www.santemaghreb.com.
- ²¹. Ministere de la Sante. Office National des statistique.suivi de la situation des enfant et des femmes. Rapport 2007.p 32
- ²². تقرير التنمية البشرية 2007-2009، ص 259.
- ²³. Kourta. D. el concer.l'une des causes essentielles des décès en algerie. El watan.10/04/2005.
- ²⁴. Human Report Development (2007-2008). United Nation Development Programm. New york.p 245.
- ²⁵. Human Report Development (2007-2008). United Nation Development Programm. New york.p 254.
- ²⁶. conseil national économique et social coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger,2006, p35.
- ²⁷. Kqid Tlilane, N, Espace, Emploi et Environnement: Cas de l'Algérie, Laboratoire Economie et Développement, 2005, Université Abd errhmane Mira, p7.
- ²⁸. نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010/2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 2011، ص 38.
- ²⁹. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، 2013، ص 183.
- ³⁰. سعيد إسماعيل وآخرون، التعليم والثقافة حاجات أساسية في الوطن العربي، ط1، دمشق: دار طلاس، 1991، ص 15.
- ³¹. اتحاد الاقتصاديين العرب، ج2، مرجع سابق، ص 6.

- ³². محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللثي، التنمية الاقتصادية: مفاهيمها، نظرياتها، سياساتها، السكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص 144.
- ³³. علي همال، أوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية، التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: انعكاسات الاحتجاجات الشعبية العربية على أوضاع التشغيل والبطالة حاضرا ومستقبلا، مصر، منظمة العمل العربية، 2012، ص 26.
- ³⁴. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: قفم بشري في عالم متنوع، 2013، ص 169.
- ³⁵. قزم جور، التنمية المستدامة والاقتصاد الكلي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 6، نيويورك: الأمم المتحدة، 1997، ص 11.
- ³⁶. المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتنمية (CENEAP)، مقياس دراسة مستوى المعيشة (LSMS)، 2005.
- ³⁷. تقرير التنمية البشرية 2013، ص ص 41، 43.
- ³⁸. تقرير التنمية البشرية 2013، ص 187.
- ³⁹. علي همال، أوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية، المرجع السابق، ص 29.
- ⁴⁰. علي همال، أوضاع التشغيل والبطالة قبيل الاحتجاجات الشعبية العربية، المرجع السابق، ص 30.
- ⁴¹. تقرير التنمية البشرية 2013، ص 199.
- ⁴². يومية المساء، تطور المنظومة الصحية الجزائرية منذ الاستقلال، يوم: 05. 07. 2012.
- ⁴³. تقرير التنمية البشرية 2013، ص 177.